اقتصاد, أسواق الإمارات

17 مايو 2022 16:42 مساء

من المؤسسات في الإمارات تعرضت لهجمات طلب فدية 2021 59%

دبي: «الخليج»

نشرت «سوفوس»، دراستها السنوية المتخصصة ومراجعة للتجارب الواقعية المتعلقة ببرمجيات طلب الفدية ضمن تقرير حالة برمجيات طلب الفدية 2022. ويظهر التقرير أن 59% من المؤسسات التي شملتها الدراسة في دولة الإمارات تعرّضت لهجمات طلب الفدية خلال عام 2021، مقارنة بـ38% في عام 2020.

ويلخّص التقرير أثر برمجيات طلب الفدية في 5,600 مؤسسة متوسطة في 31 دولة في كل من أوروبا والأمريكيتين وآسيا والمحيط الهادئ وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا.

وقال تشيستر ويزنيفسكي، كبير علماء البحث لدى «سوفوس»: «تظهر الدراسة استمرار ارتفاع أعداد ضحايا الهجمات ممن يدفعون الفدية حول العالم، حتى في الوقت الذي قد تتوفر فيه لهم خيارات أخرى. يعود ذلك إلى عدة أسباب منها عدم اكتمال عمليات النسخ الاحتياطي أو الرغبة في منع ظهور البيانات المسروقة أو تسريبها على العلن. وفي أعقاب الهجمات من هذا النوع، يتعرض الضحايا لضغوط كبيرة لاسترداد البيانات والعودة إلى العمل في أسرع وقت ممكن، وبالتالي قد يكون من الصعب استعادة البيانات المشفرة باستخدام النسخ الاحتياطية، وهو أمر يستهلك الكثير من الوقت والجهد مما يجعل دفع الفدية خياراً جذاباً بسبب سرعته، لكنه مع ذلك خيار محفوف بالمخاطر، فالمؤسسات لن

تعرف ما فعله المهاجمون بالفعل من حيث نسخ كلمات المرور أو صنع الثغرات وغير ذلك. وإن لم تعمل المؤسسات على تنظيف البيانات المسترجعة بالكامل، فإنها قد تحتفظ بمواد ضارة في شبكتها وتتعرض بذلك لخطر تكرار الهجمة».
تغطي الدراسة العالمية لحالة برمجيات طلب الفدية الأحداث من هذا النوع خلال عام 2021 وشؤون التأمين السيبراني المرتبطة بها، وتتضمن أبرز نتائج الدراسة في دولة الإمارات ما يلي:

* يمكن أن تؤدي هجمات طلب الفدية إلى آثار بالغة – فقد وصل متوسط كلفة استعادة البيانات في أحدث هجمات طلب الفدية عام 2021 إلى 1.26 مليون دولار، بينما استغرق التعافي من الأضرار وآثار انقطاع العمل فترة شهر كامل بالمتوسط.

وقالت ثمانية وثمانون في المئة من المؤسسات إن الهجمات أثرت في قدرتها على العمل، بينما صرح 83% من الضحايا بأنهم خسروا أعمالهم أو إيراداتهم بسبب الهجمة.

* تعتمد الكثير من المؤسسات على التأمين السيبراني لمساعدتها على التعافي من هجمات طلب الفدية – حيث تمتلك 85% من المؤسسات المتوسطة تأميناً ضد الهجمات السيبرانية يغطي حالات التعرض لهجمات طلب الفدية، وقد دفعت جهة التأمين بعض أو كامل الكلفة المترتبة على الهجمة في 100% من الحالات.

* قالت 98% من المؤسسات التي تمتلك التأمين السيبراني إن تجربتها قد تغيرت خلال فترة 12 شهراً الماضية؛ إذ ارتفعت متطلبات تدابير الأمن السيبراني أو ازدادت تعقيداً أو ارتفعت كلفة بوليصة التأمين، بينما انخفض عدد المؤسسات التي تقدم التغطية التأمينية لتلك الحوادث.